مع الاخ من الام وابن ابن الاخ من الابوين مع ابن الاخ من الام ونحو ذلك
بناء على اصلهم من حمل الاخوة صنفين واعتبار الاقرب منهم اخوة الام فالاقرب
عليحدة والاقرب من اخوة الابوين والاب فالاقرب عليحدة وعدم اعتبارهم
احد الصنفين بالنسبة الى الاخر كما في الاخ بالنسبة الى الجد لا على ليس شئ
لاتحاد صنف الاخوة جميعا كالجد كما هو المفهوم من تقديم الاقرب فالاقرب
لغة وعرفا مضافا الى النص الصحيح مفتاح الزوجان يرثان على جميع
الطبقات ولا يحجبهما احد لمهور الاية والمعتبرة المستفيضة والاجماع
وياخذان سهمهما المفروضين لا غير الا اذا لم يوجد سوى الزوج من سائر
الورثة نسبا ولاء لاحد الامام فيرد عليه الفاضل من فرضه على المشهور بل
ادعى عليه الشيخان والسيد الاجماع للقوية المستفيضة خلافا للمدلى لظ الاية
المؤيد بالاصل الا ان الرد انما يستفاد من آية اولى الارحام والرحم منتفية
عن الزوج من حيث هو زوج وللموثق لا يكون رد على زوج ولا زوجة وحمل
على التقية لموافقته لمذاهب العامة ويجب حمله على ما اذا كان مع احدهما وارث
من القرابة يرد عليه ولا يرد على الزوجة اصلا على المشهور للقوية خلافا لظ
المفيد للموثق رجل مات وترك امراته قال المال لها قلت امراة مات
وتركت زوجها قال المال له ويجب حمله على هيئة الامام حقه للحاجة وفصل
الصدوق وجماعة بحال بغيبة الامام وحضوره فيرد في الاول دون
الثاني جمعا وفيه ان النصوص الواردة بالرد انما هي في حال الحضور كما لا يخفى
الا ان يقال بهيئة الامام واذا عقد المريض على المراة ولم يدخل بها حتى مات
في مرض موته فالمشهور بطلان العقد بمعنى عدم ارثه ولا ارث عليه

من الهبة

من المهر والتوارث كما في المعتبرة وقد مضى في النكاح ومن طلق امراته في مرضه
ودفنه الى سنة الا ان يبراء وتزوج بغير المحاباة المستفيضة وعلل ذلك
في بعض الاخبار بالاضرار قال ومعنى الاضرار صنعه اياها مما يرثها منه فالزم
الميراث عقوبة وهو لا يرثها الا اذا مات في عدتها التي يملك رجعتها فيها للثبوت
التوارث بين المطلقة الرجعية وزوجها لانها في حكم الزوجة ولا توارث
بين المتعين مط على الاشهر لان المتعة ليست زوجة حقيقة ولهذا يجوز الجمع
بينها بين الاكثر من اربع منها وللنصوص المستفيضة وفي بعضها هي بعض اماتك
وقيل يتوارثان مع الشرط للصحيحين وحملا على الوصية لها بحصة من ماله
جمعا وقيل يتوارثان مع عدم شرط الارث للموثق يتوارثان اذا لم يشترطا
وحمل على اشتراط الاجل للبراءة جمعا لان العقد يكون دواما مفتاح الولاء
بعد النسب بالاجماع واية اولى الارحام والنصوص المستفيضة فمع وجود
نسيب وان بعد لا يرث ذو الولاء وهو على طبقات فيرثها ولاء العتق ويحجب
الارث بالمنع دون المنع عليه على المشهور بل ادعى الشيخ عليه الاجماع لان الارث
يحتاج الى سبب شرعي ولم يثبت والاصل عدم التوارث ولحديث الولاء لمن اعتق
وفي بعض الالفاظ انما الولاء وهو ظاهر لا ارث خلافا للصدوق والاسكافي
ولعدم تحرير الولاء لمحل كلمة النسب وهو ضعيف فلو دار الولاء توارثا كما لو
اعتق المعتق اب المنعم مفتاح ويشترط كون العتق تبرعا على المشهور للصحيح
اطلاقا في القران فما كان فيه مخيرا رقبة فتلك السائبة التي لا ولاء لاحد
عليها الا الله فما كان ولائه لله فهو لرسوله وما كان لرسول الله فان لامامة
الامام وجنايته على الامام وميراثه له وفي معناه اخر في رواية الزجلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)